



منتدى الاستراتيجيات الأردني  
JORDAN STRATEGY FORUM

# نظرة موضوعية في مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2024

كانون الأول 2023





## منتدى الاستراتيجيات الأردني JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة. وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعية غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن

ت: +962 6 566 6476

ف: +962 6 566 6376

أوراق السياسات: ورقة السياسات هي بحث يركز على قضية أو مشكلة معينة، وتقدم توصيات واضحة لصانعي السياسات.

### لتقييم الدراسة



يسر منتدى الاستراتيجيات الأردني، إتاحة هذا الإصدار لجميع مستخدميهِ للاستفادة منه والاقْتباس عنه، شريطة الإشارة إلى منتدى الاستراتيجيات الأردني وفق أصول الاقتباس بوضوح.

## جدول المحتويات

4	المقدمة
6	السياق الاقتصادي لمشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2024
8	أبرز الملحوظات على مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2024
17	بعض التوصيات لمشروع قانون الموازنة العامة لعام 2024

## 1. المقدمة

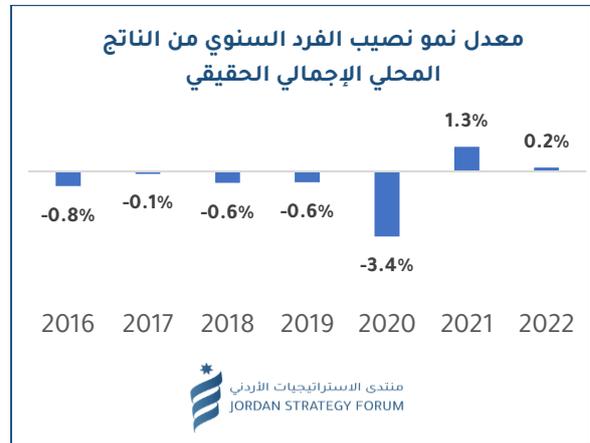
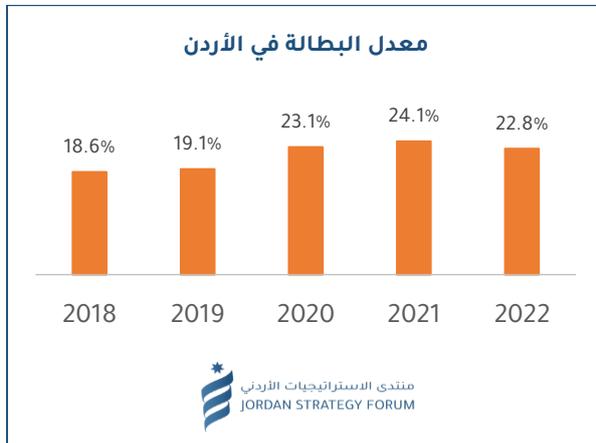
يقف الاقتصاد الأردني صامدًا- ولفترة طويلة من الزمن - أمام العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية، التي تتفاقم مع الظروف السياسية الإقليمية والدولية المتتالية على المنطقة دون انقطاع. ومن أبرز تلك التحديات التي يعمل الأردن جاهدًا على مجابقتها؛ تحدي معدلات النمو المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ووصول معدلات البطالة إلى مستويات قياسية رغم انخفاضها في الفترة الأخيرة، إضافة إلى العجز المستمر في الموازنة العامة، وتراكم الدين العام والخدمة المترتبة عليه.

ولرسم طريق واضح يُخرج الأردن من حلقة تلك التحديات، أطلق جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين "رؤية التحديث الاقتصادي - إطلاق الإمكانيات لبناء المستقبل" في شهر حزيران من العام 2022، بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني. وقد تبنت الرؤية ثلاثة أهداف رئيسية ضمن ركيزة النمو الاقتصادي للسنوات العشر القادمة، اثنان منها يسعيان إلى:

2. "خلق أكثر من مليون فرصة عمل جديدة للأردنيين بحلول عام 2033".

1. "زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي بنسبة 3% سنويًا في المتوسط".

وعند النظر إلى التغيرات السنوية الأخيرة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ومعدلات البطالة القائمة إلى الآن، نجد أن تحقيق هذين الهدفين يعدّ تحديًا كبيرًا.



وفي هذا السياق، يُلاحظ أنه خلال السنوات القليلة الماضية (2016-2022) - باستثناء عام جائحة كورونا (2020) - بلغ المتوسط السنوي لصافي فرص العمل المستحدثة للأردنيين حوالي 45 ألف فرصة عمل (وهو رقم أقل بكثير من استهداف الرؤية لحوالي 100 ألف فرصة عمل بالمتوسط سنويًا حتى العام 2033).

وفي ضوء موافقة مجلس الوزراء، يوم الأربعاء 22 تشرين الثاني 2023، على مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2024 - وتحويله لمجلس الأمة لإقرار القانون، أجرى منتدى الاستراتيجيات الأردني تحليلًا موضوعيًا لمشروع القانون بهدف وضع المواطن والمشرع بصورة:

3. أبرز الملحوظات على بنود مشروع القانون.

4. بعض التوصيات المتعلقة بالسياسة المالية.

1. السياق الاقتصادي لمشروع قانون الموازنة العامة لعام 2024.

2. الملامح الرئيسية لمشروع قانون الموازنة العامة 2024.

## 2. السياق الاقتصادي لمشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2024

بداية، لا بد من الإشارة إلى أنّ قانون الموازنة العامة لعام 2024 - بمجرد إقرار مشروع القانون من مجلس الأمة، ومن ثم المصادقة الملكية عليه - سيصبح هو الموازنة الثانية منذ إطلاق رؤية التحديث الاقتصادي. لذا لا بد من النظر إلى مشروع القانون في ضوء أهداف ركيزة النمو الاقتصادي للرؤية.

ويُضاف إلى ذلك أن جميع الحكومات تنفق تحصيلاتها من الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، من أجل توفير السلع الأساسية وتقديم الخدمات العامة، كالرعاية الصحية، والتعليم، والأمن، والحماية الاجتماعية، وغيرها.

ومن الضروري تأكيد أن الحكومات تؤثر، بشكل مباشر وغير مباشر، في تحقيق النمو الاقتصادي، وزيادة فرص العمل من خلال المعادلة الأساسية للنتائج المحلي الإجمالي للاقتصاد الكلي، وهي:

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي} = (\text{الاستهلاك الخاص} + \text{الاستثمار الخاص} + \text{النفقات الحكومية} + \text{الميزان التجاري (الصادرات - المستوردات)})$$

الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات "النهائية" المنتجة في الاقتصاد خلال العام. أما الجانب الأيسر من المعادلة فيمثل مصادر "الإنفاق الكلي"، التي تتكون من الاستهلاك الخاص، والاستثمار الخاص، والإنفاق الحكومي، والصادرات مطروحة منها المستوردات.

ووفقاً لهذا المنطق الاقتصادي الأساسي، تؤثر الحكومات في الناتج المحلي الإجمالي (والتوظيف) من خلال التحكم المباشر في حجم الإنفاق ومكوناته. وتؤثر كذلك تأثيراً غير مباشر في الاستهلاك، والاستثمار، والميزان التجاري، من خلال سياستها المالية/ الموازنة العامة (الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، وحجم الإنفاق العام ومكوناته)، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى، مثل القوانين والتشريعات، والسياسات العامة.

باختصار، تُعدّ الموازنة العامة أداة التخطيط، التي تعكس أولويات الإنفاق الحكومي. وعليه، تحتاج الموازنة إلى إطار حوكمة سليم يجعلها استراتيجية، وفعّالة، وواضحة، وشفافة. وهنا، يأتي السؤال الأهم: كيف تكون الموازنة العامة جيدة وفعّالة؟

وللإجابة عن هذا السؤال، لا بد من التأكيد بأن الموازنة العامة / السياسة المالية الجيدة يجب أن تسعى إلى تحقيق ما يأتي:

1. تحفيز النشاط الاقتصادي، الذي يعزز من النمو الاقتصادي الحقيقي، والحد من الفقر وعدم المساواة (الدخل والفرص).

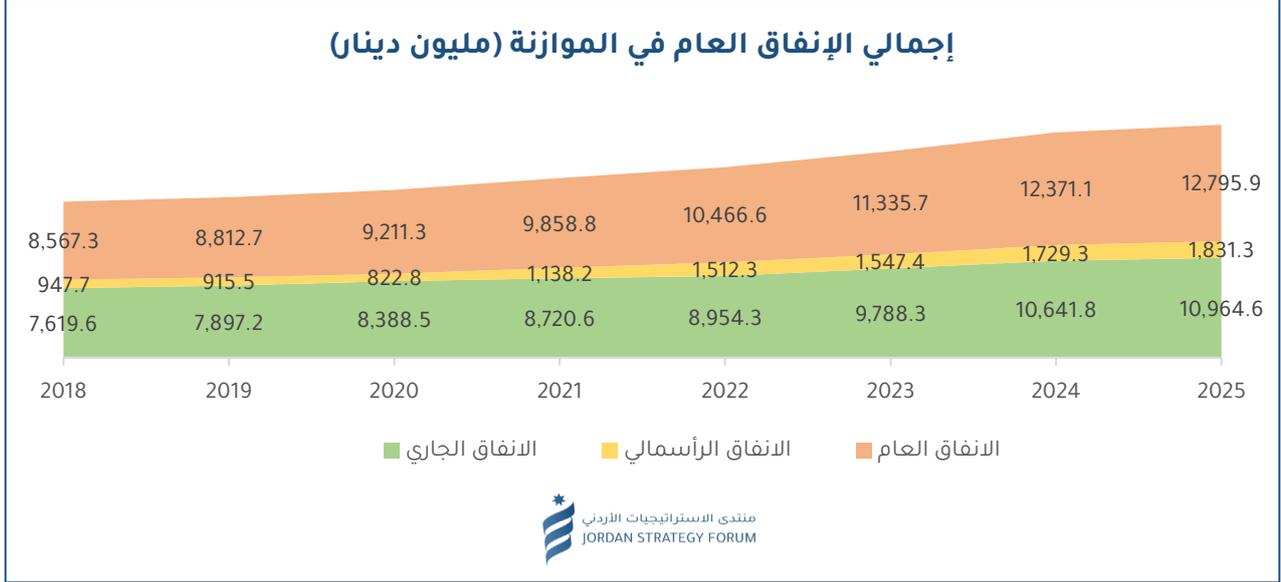
2. **الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي** (أي الحفاظ على معدلات نمو إيجابية ومستقرة ومستدامة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وعلى معدلات تضخم متدنية ومستقرة). إضافة إلى ذلك، فإن الموازنة الجيدة هي التي تسيطر على مستويات العجز المالي والدين العام ضمن مسارات مستدامة، كي لا يصبح الدين العام مصدرًا رئيسًا لعدم الاستقرار الاقتصادي.

3. **تحسين كفاءة تخصيص الموارد** من خلال إنفاق عام كافٍ وفعال لتوفير السلع الأساسية وتقديم الخدمات العامة.

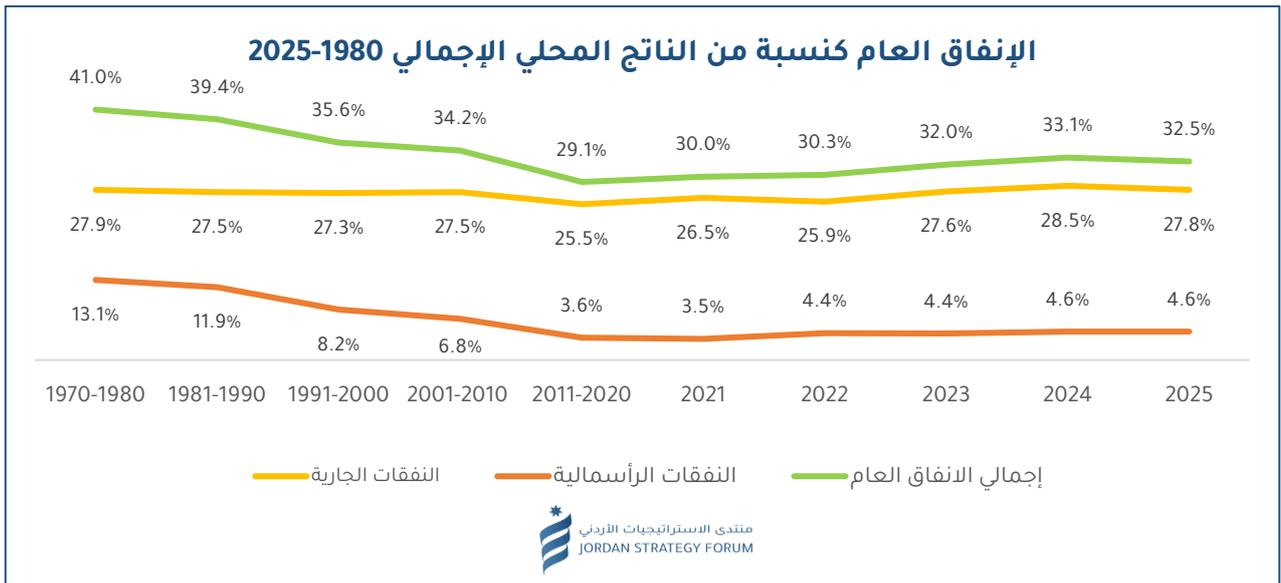
وبالنظر إلى "الخصائص" الثلاث المذكورة أعلاه للموازنة / السياسة المالية الجيدة، تجدر الإشارة إلى أنه لا ينبغي استخدام السياسة المالية لتلبية الاحتياجات والضرورات العاجلة على المدى القصير فقط. بل لا بد أيضًا من استخدام السياسة المالية لأغراض النمو والتنمية على المدى الطويل.

### 3. أبرز الملحوظات على مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2024

1. سنوياً، ارتفع إجمالي الإنفاق العام في الموازنة بنسبة 2.9% عام 2019، و4.5% عام 2020، و7.0% عام 2021، و6.1% عام 2022، و8.3% عام 2023. أما في عامي 2024، و2025، فمن المتوقع أن تكون هذه الزيادات 9.1%، و3.4% على التوالي.



2. تاريخياً، إنّ مسار إجمالي الإنفاق العام عبر الزمن "بانخفاض مستمر" كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويكمن السبب الرئيس وراء ذلك، في انخفاض الإنفاق الرأسمالي وليس الجاري. فبالرغم من أن إجمالي الإنفاق الرأسمالي قد سجل مستوى تاريخياً غير مسبوق (من حيث القيمة)، إلا أن نسبته من الناتج المحلي الإجمالي تعد من الأقل خلال العقود الأربعة الماضية. وهذا يعني أن أرقام موازنة عام 2024، والأرقام التأسيسية لعام 2025 ما زالت حول مستوياتها المعتادة.



\*\* تم استخدام قيم الناتج المحلي الإجمالي المقدرة من صندوق النقد الدولي للأعوام 2023-2025

3. قد تكون هذه الموازنة شبيهة لسابقتها؛ فمبلغ الإنفاق الرأسمالي في موازنة 2024 يساوي (1.73 مليار دينار)، وهو موزع على **75 وزارة ومؤسسة عامة**. إلا أن إجمالي حجم **المشاريع الاستثمارية الرأسمالية "الجديدة"** في السنة المالية 2024 يساوي 73.3 مليون دينار فقط، أي 4% من القيمة الإجمالية. وما تبقى فهو مدرج في موازنات السنوات السابقة (أي أنها قيد التنفيذ ومستمرة). علاوة على ذلك، فإن عدد المشاريع الاستثمارية الرأسمالية **"الجديدة"** في العام المالي 2024، يبلغ **131 مشروعًا**. وهذا يعني أن متوسط حجم الاستثمار الرأسمالي يساوي 559,671.8 دينارًا أردنيًا لكل مشروع. كما أن متوسط حجم المشاريع قيد التنفيذ والمستمرة يساوي 2.1 مليون دينار أردني و1.7 مليون دينار أردني لكل مشروع.

مشاريع الاستثمار الرأسمالي			
حجم الاستثمار لكل مشروع	حجم الاستثمار الكلي	عدد المشاريع	مشاريع الاستثمار الرأسمالي
559,671.8	73,317,000	131	جديد
2,113,899.7	843,446,000	399	قيد التنفيذ
1,743,703.9	812,566,000	466	مستمر
<b>1,736,274.1</b>	<b>1,729,329,000</b>	<b>996</b>	<b>المجموع</b>

4. وفيما يتعلق بالنفقات الرأسمالية (1,729,329,000 دينار)، فإنّ هذا المبلغ موزع على ما مجموعه عشرة تصنيفات وظيفية للنفقات العامة، ومنها "الشؤون الاقتصادية" التي حصلت على 32.1% من الإجمالي. وتشير هذه الأرقام إلى أن النفقات الرأسمالية "مشتتة" على العديد من المشاريع ضمن هذه التصنيفات الوظيفية.

خلاصة التصنيف الوظيفي للنفقات الرأسمالية		
النسبة من المجموع	المبلغ	تصنيفات النفقات الرأسمالية
32.1%	555,076,000	الشؤون الاقتصادية
14.2%	245,872,000	الإسكان ومرافق المجتمع
11.8%	203,265,000	الخدمات العمومية العامة
11.7%	201,851,000	التعليم
10.6%	183,826,000	الصحة
7.7%	133,054,000	الدفاع
5.5%	94,517,000	النظام العام وشؤون السلامة العامة
4.5%	77,473,000	الشؤون الدينية والثقافية
1.3%	22,341,000	حماية البيئة
0.7%	12,054,000	الحماية الاجتماعية
<b>100.0%</b>	<b>1,729,329,000</b>	<b>المجموع</b>

5. وفيما يتعلق بالتصنيف الوظيفي "الشؤون الاقتصادية"، فإنّ إجمالي النفقات الرأسمالية المدرجة في الموازنة (555,076,000 دينار) موزعة على ما مجموعه تسعة (9) أقسام وظيفية. إضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن القسم الوظيفي المهيمن

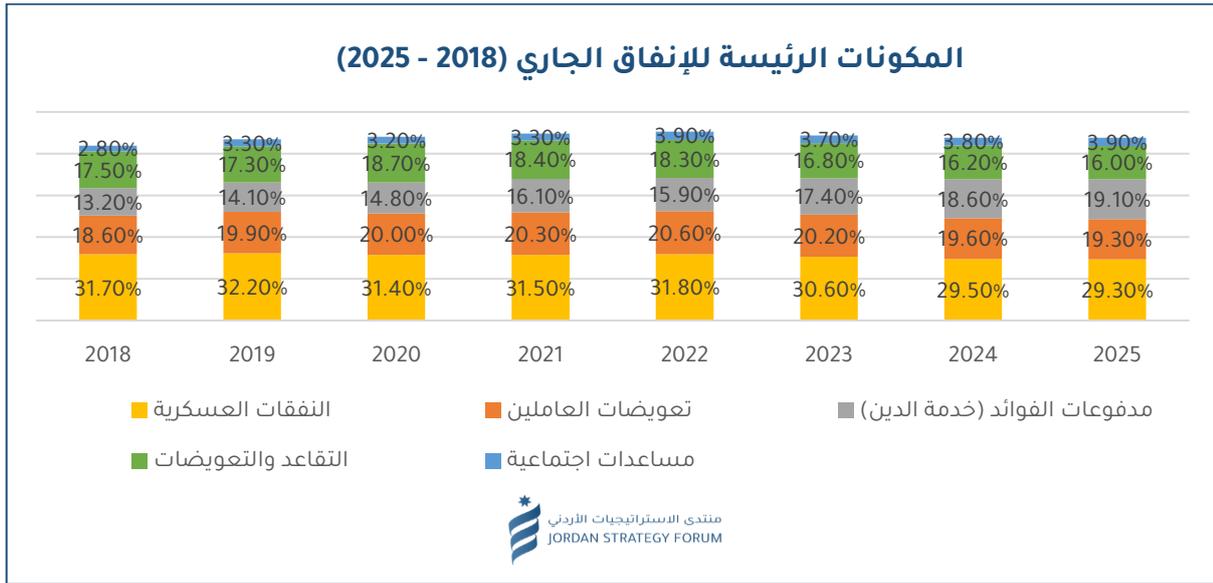
فيها هو "الشؤون الاقتصادية/ أخرى"، (ويمثل 31.3% من المبلغ الإجمالي). وتؤكد هذه الأرقام أن النفقات الرأسمالية "مشتتة" على العديد من المشاريع أيضًا.

النسبة من المجموع	المبلغ	أقسام الشؤون الاقتصادية
31.3%	173,766,000	الشؤون الاقتصادية/ أخرى (غير مصنفة في مكان آخر)
28.1%	155,986,000	النقل
14.9%	82,813,000	الشؤون الاقتصادية والتجارية وشؤون العمالة العامة
11.0%	60,812,000	الاتصالات
7.7%	42,470,000	الوقود والطاقة
6.5%	35,845,000	الزراعة والحراج والصيد البحري والبري
0.5%	2,790,000	التعدين والصناعات التحويلية والتشييد
0.1%	364,000	صناعات الأخرى
0.041%	230,000	البحث والتطوير / الشؤون الاقتصادية
<b>100.0%</b>	<b>555,076,000</b>	<b>المجموع</b>

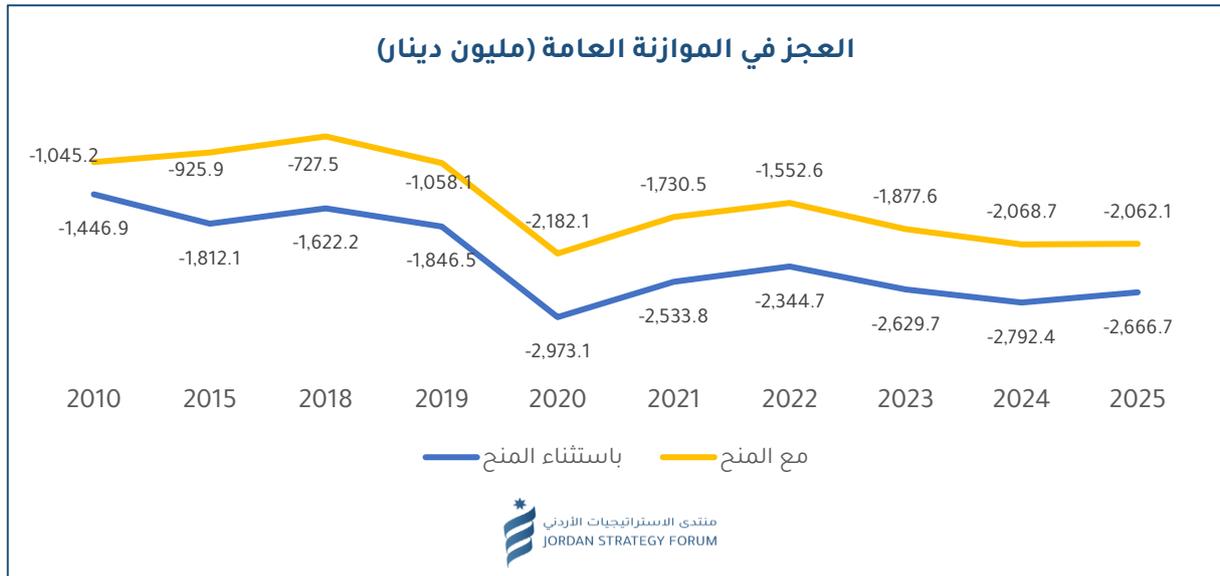
6. فيما يخص الملحوظات المذكورة أعلاه حول النفقات الرأسمالية، يُشار إلى أنّ النفقات الرأسمالية للمحافظات حسب السقوف المحددة للسنة المالية 2024 ضئيلة، بغض النظر عن كيفية توزيع هذه المخصصات، كما هو الحال في الموازنات السابقة.



7. أما بخصوص "الإنفاق الجاري"، فنجد أنه يتركز عبر السنوات على خمسة مكونات رئيسية تمثل النسبة الأعلى من مجموع الإنفاق العام الكلي. وبالنظر إلى مشروع قانون الموازنة العامة للعام 2024، والأرقام التأسيسية لعام 2025، لا يتوقع أن يتغير نمط هذا الإنفاق.

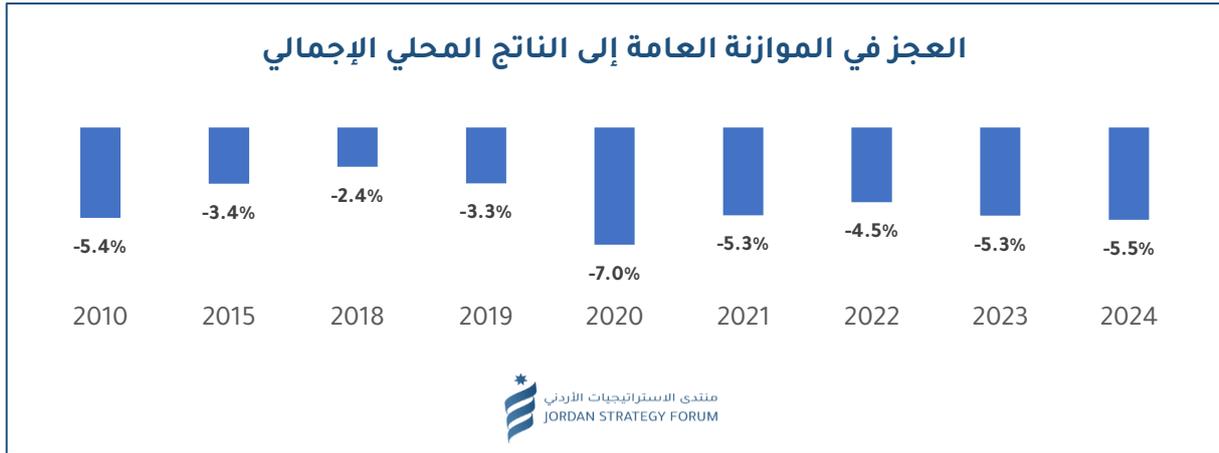


8. على مر الزمن، كانت الإيرادات المحلية (مع المنح أو باستثناءها) أقل من الإنفاق العام. وقد بقي هذا النمط على حاله في موازنة 2024. علاوة على ذلك، فإن الأرقام التأشيرية لموازنة عام 2025 تأخذ ذات الاتجاه، وإلى حد كبير.

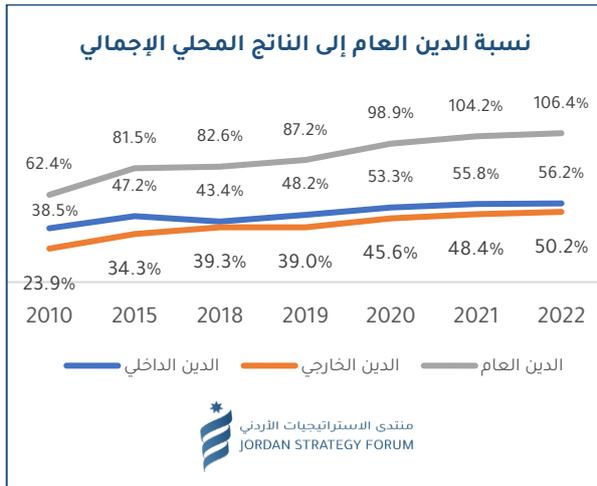


9. كما ينعكس العجز المستمر في الموازنة، كما هو متوقع، على أربعة أمور رئيسية:

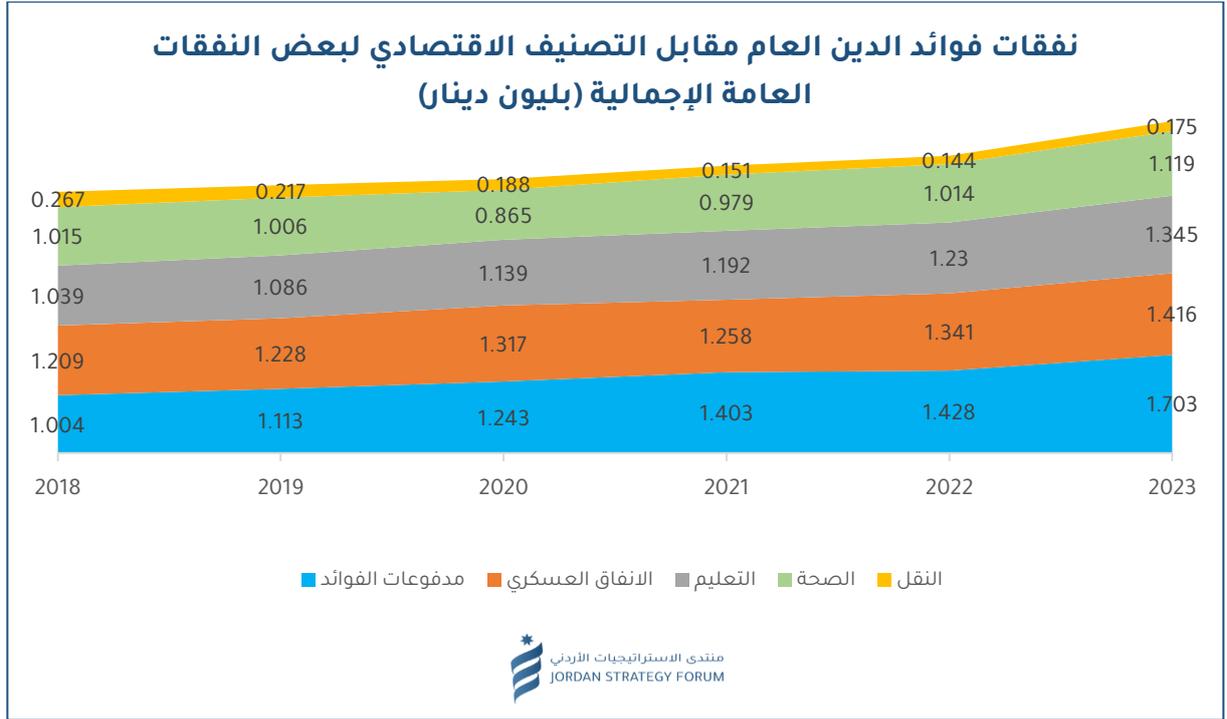
أ. كانت نسبة العجز في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي سلبية باستمرار، واستناداً إلى القيم المقدره من صندوق النقد الدولي للناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام (2023 - 2025)، فمن المتوقع أن تظل نسبة العجز في الموازنة (مع المنح) حوالي 5% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أن العجز الفعلي سيكون أعلى فيما لو أخذ بعين الاعتبار التغير في رصيد السلف والذي بلغ 674 مليون دينار وفق الحساب الختامي لعام 2022.



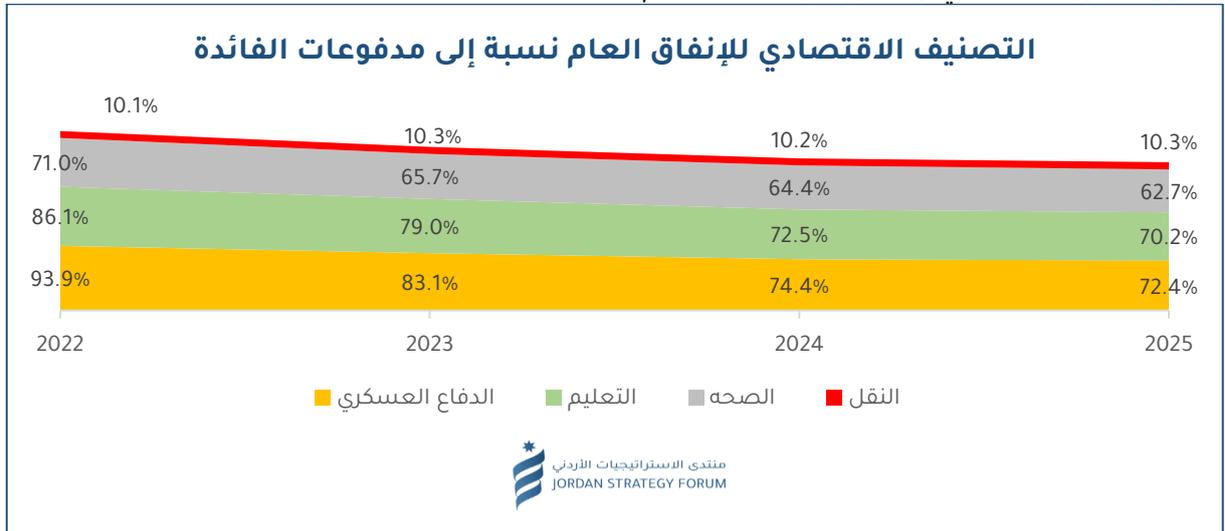
ب. ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 62.4% في عام 2010، إلى أكثر من 105% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 (بما في ذلك الدين للضمان الاجتماعي)، كما أن نسبة الدين الخارجي تزداد بتسارع أكثر من الدين الداخلي. علاوة على أن هناك متأخرات على الحكومة بمئات الملايين لا بد من تسديدها لموردي السلع والخدمات (كالصحة، والإنشاءات، وغيرها) من أجل تحريك النشاط الاقتصادي.



ت. يؤدي ارتفاع الدين العام (وأسعار الفائدة على الدولار) إلى زيادة خدمة الدين العام (مدفوعات الفوائد). ومن المقلق أن مدفوعات الفوائد تفوق ما ينفق على الدفاع العسكري، أو التعليم، أو الصحة، أو حتى النقل (الجاري والرأسمالي).



ث. أدى ارتفاع الدين العام وأسعار الفائدة على الدولار الأمريكي إلى انخفاض نسبة النفقات العسكرية إلى مدفوعات الفوائد من 93.3% في عام 2022، وإلى 83.1% عام 2023، وإلى 74.4% في موازنة 2024. وفيما يخص الإنفاق على التعليم أو الصحة (الانفاق الرأسمالي والجاري) نسبة الى مدفوعات الفائدة فقد انخفضت أيضاً. وهذا يشير إلى الضعف العام في واقع المالية العامة وانفاقها على الخدمات العامة الضرورية في تحفيز النمو الاقتصادي والتنمية بشكلها العام.



10. بالإشارة إلى الملحوظات المذكورة أعلاه حول عجز الموازنة والدين العام، من الجدير بالذكر أن العجز الكلي المتوقع في العام 2024 للوحدات الحكومية، سيبلغ 809,6 مليون دينار. هذا وتشير الأرقام التأشيرية إلى أن هذا العجز سيزداد إلى 811,2 مليون دينار في العام 2025، وإلى 872,4 مليون دينار في العام 2026. وفي هذا السياق، من الضروري الإشارة إلى أن العجز المقدر في شركة الكهرباء الوطنية في العام 2024 سيبلغ (519.8) مليون دينار، والعجز المقدر في سلطة المياه

سيبلغ (331.3) مليون دينار للعام 2024. وبعبارة أخرى، فإن مجموع العجز في كل من شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه هو المسبب الأكبر في إجمالي عجز الوحدات الحكومية.

خلاصة موازنات الوحدات الحكومية				
2026	2025	2024	2023	الوحدات الحكومية
-629.9	-545.2	-519.8	-400.6	1. شركة الكهرباء الوطنية
-322.7	-325.8	-331.3	-264.2	2. سلطة المياه
<b>-872.4</b>	<b>-811.2</b>	<b>-809.6</b>	<b>-617.8</b>	<b>المجموع</b>

11. هناك تزايد في إجمالي الإيرادات الضريبية في السنوات الأخيرة. واستناداً إلى القيم المقدّرة من صندوق النقد الدولي للنتائج المحلي الإجمالي للأعوام (2023 - 2025)، فإن نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي سترتفع من 17.5% في عام 2022، إلى 18.5% في عام 2023، وإلى 19.4% في عام 2024. ويُعدّ هذا الارتفاع مؤشراً جيداً خاصة في سياق العجز المستمر في الموازنات المتعاقبة. إلا أن هذه النسب ما زالت متواضعة عند النظر إلى النسب في بعض البلدان الأخرى، كالدمارك (46.8%)، والسويد (33.6%)، وفنلندا (31.0%)، والمملكة المتحدة (26.8%)، واليونان (26.2%)، ومتوسط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (24.9%)، وتونس (22.5%)، وحتى المغرب (21.7%).



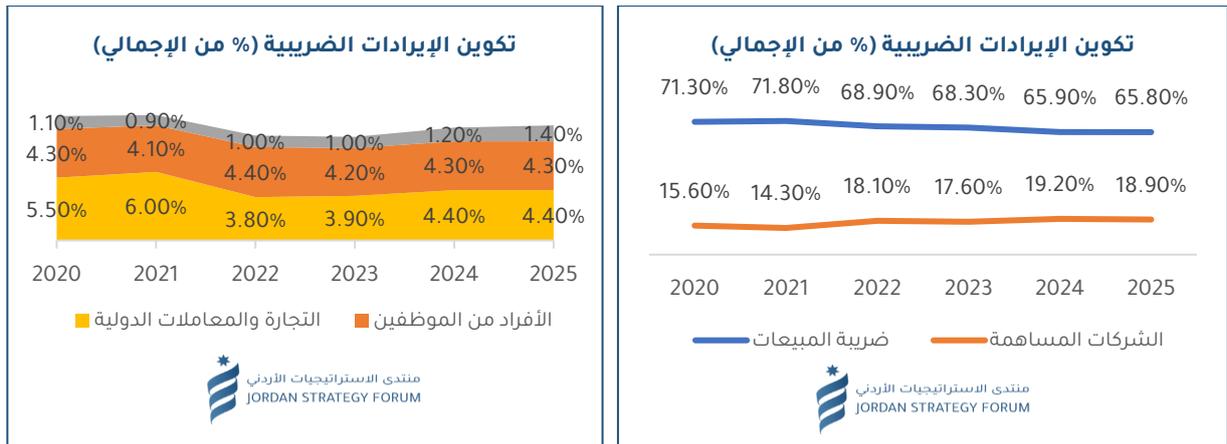
12. تجدر الإشارة إلى بعض الملحوظات الأخرى المتعلقة في إجمالي الإيرادات الضريبية، نذكر منها:

أ. لا يزال **النظام الضريبي في الأردن غير منصف**. فبالرغم من توقعات انخفاض ضريبة المبيعات إلى 65.9% من إجمالي الإيرادات الضريبية في عام 2024 (أي بنسبة 71.3% من إجمالي الإيرادات الضريبية في عام 2020)، إلا أن هذه النسبة ما زالت مرتفعة جداً بالمقارنة مع العديد من الدول الأخرى كالدمارك (30%)، والسويد (36%)، وفنلندا (45%)، والمملكة المتحدة (38%)، وتونس (50%)، ومصر (48%).

ب. على الرغم من أن ضريبة "الشركات" أقل من ضريبة المبيعات، إلا أنها تشكل نسبة عالية من الإيرادات الضريبية. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة من 18.1% في عام 2022، إلى 19.2% في عام 2024. وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أن أكثر من 60% من هذه الإيرادات الضريبية تأتي من عدد محدود من الشركات المساهمة العامة أهمها في القطاع المصرفي، وشركة مناجم الفوسفات الأردنية، وشركة البوتاس العربية.

ج. شكّلت الضريبة على "الأفراد"، بالمتوسط، ما نسبته 1.2% فقط من إجمالي الإيرادات الضريبية. ويشير مصطلح "الأفراد" هنا إلى الشركات والمهن الخاصة (باستثناء الشركات الكبرى) مثل: الأطباء، والمحامين، وتجار التجزئة، والمطاعم، ومحلات مستحضرات التجميل، والصيدليات، وغيرها الكثير.

د. بالمقابل، يساهم "الأفراد من الموظفين" بنسبة ضريبة (4.3%) من إجمالي الإيرادات الضريبية، وهي نسبة أعلى من نسبة مساهمة الأفراد من الشركات والمهن الخاصة (1.2%).



13. عادة ما تُمنح العديد من البلدان المتقدمة والنامية "امتيازات ضريبية". وتسمى تكلفة هذه الامتيازات بـ "النفقات الضريبية" أو أحياناً تسمى بـ "الإيرادات الضائعة". ووفق مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2024، فإن النفقات الضريبية قد انخفضت في السنوات الأخيرة، إذ وصلت إلى 7.60% في عام 2021، و7.56% في عام 2022 من الناتج المحلي الإجمالي. ورغم هذا الانخفاض المشجع، إلا أن هذه النسب ما زالت مرتفعة مقارنة بدول أخرى. فقد بلغت هذه النسبة حوالي 0.88% في ألمانيا (2022)، و2.94% في تشيلي (2021)، و2.49% في المغرب (2021)، و4.32% في إيطاليا (2022)، و4.07% في تركيا (2020).

**خلاصة القول:** بالرغم من بعض المؤشرات الإيجابية في مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2024، إلا أنها لم تتضمن تغييراً جوهرياً. إذ حافظ مشروع القانون، في أرقامه المنشورة، وأرقامه التأشيرية لعام 2025 على الوضع الراهن من حيث:

1. الاستمرار في العمل على زيادة الإنفاق العام والإيرادات العامة بضع نقاط مئوية. وكأن المعيار هو التشبث **بالموازنة التزايدية (Incremental Budgeting)**.
2. **تركز الإنفاق الجاري** على عدد محدود من بنود الموازنة العامة.
3. **تشنت الإنفاق الرأسمالي** على العديد من المشاريع.
4. استمرار **العجز في الموازنة** سواء بشمول المنح أو استثنائها.
5. تزايد **نسبة خدمة الدين العام** من النفقات العامة.
6. هيمنة **ضريبة المبيعات** على إجمالي الإيرادات الضريبية.
7. استمرار **الارتفاع في النفقات الضريبية**.
8. الاستمرار في **انخفاض مبالغ النفقات الرأسمالية للمحافظات**.
9. العجز **المستمر** في موازنات "شركة الكهرباء الوطنية" و"سلطة المياه".

**وفي ضوء الاستمرار في ذات النهج للسياسة المالية وفق ما ذكر أعلاه، يبرز التساؤل حول مدى قدرة الموازنة العامة على تحقيق أهداف رؤية التحديث الاقتصادي، وبالتحديد:**

1. هل ستعزز موازنة 2024 من النمو الاقتصادي الحقيقي، وتحدّ من الفقر وعدم المساواة في الدخل والفرص؟
2. هل ستحافظ موازنة 2024 على استقرار الاقتصاد الكلي، من خلال خفض الدين العام؟
3. هل ستحسن موازنة 2024 من كفاءة تخصيص الموارد، من خلال الإنفاق الكافي والفعال على توفير السلع الأساسية وتقديم الخدمات العامة؟

في سياق رؤية التحديث الاقتصادي، ومن أجل خلق مليون فرصة عمل جديدة، وتحقيق الزيادة في دخل الفرد الحقيقي بنسبة 3%، واستقطاب استثمارات تقدر بحوالي 41 مليار دينار (72% منها من القطاع الخاص)، يؤكد منتدى الاستراتيجيات الأردني ضرورة الأخذ بالتوصيات الآتية:

## 4. بعض التوصيات لمشروع قانون الموازنة العامة لعام 2024

1. **تبني نظام ضريبي معاصر قائم على "العدالة"، و"التصاعدية الكافية"، و"تنوع المصادر".** كما ينبغي للنظام الضريبي أن يزود الحكومة بموارد مالية "كافية" و"متنوعة".
2. **العمل على تخفيض نسبة ضريبة المبيعات** المرتفعة نسبيًا إلى إجمالي الإيرادات الضريبية.
3. **العمل على تحسين "تحصيل الضرائب" من فئة "الأفراد"** من الأعمال، لتوسيع القاعدة الضريبية، وتحصيل المزيد من الإيرادات.
4. **الاستمرار في العمل على رفع كفاءة إدارة النفقات الضريبية،** وتخفيضها أينما أمكن.

أخيرًا، وفي ضوء إطلاق رؤية التحديث الاقتصادي، والبدء في تنفيذ خارطة طريق تحديث القطاع العام، لا بد من البدء في التفكير برسم خارطة طريق لتطوير السياسة المالية العامة التي تتبنى الخصائص الحقيقية للموازنة الجيدة، التي تستند إلى التخطيط طويل الأمد لآثار السياسة المالية. فلا ينبغي استخدام السياسة المالية لتلبية الاحتياجات والضرورات العاجلة على المدى القصير فقط، بل يجب استخدامها لتعزيز النمو وتحقيق التنمية على المدى الطويل.

وفي هذا الإطار، يمكن الاسترشاد بالاعتبارات التالية من أجل الوصول إلى موازنات عامة جيدة قادرة على تعزيز الاستقرار الكلي للاقتصاد:

1. **التركيز على النمو المستدام والقوي في الاقتصاد:** إن "زيادة التغير في تقلبات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بانحراف معياري واحد، تؤدي إلى انخفاض قدره 1.3 نقطة مئوية في نمو نصيب الفرد" (البنك الدولي).
2. **الإدارة الكفؤة للدين العام:** "لا تستطيع الحكومات تقديم الخدمات والسلع العامة بكفاءة إذا كان عليها تسديد أقساط فائدة عالية على مديونيتها" (المنتدى الاقتصادي العالمي).
3. **التركيز على التعليم النوعي:** "يُعَدّ الافتقار إلى التعليم الجيد (المدرسي والجامعي) عائقًا مهمًا أمام تطوّر الأعمال" (المنتدى الاقتصادي العالمي).
4. **التركيز على الصحة العامة:** "إن تمتع القوى العاملة بصحة جيدة أمر حيوي لتعزيز تنافسية البلد وقدرته الإنتاجية" (المنتدى الاقتصادي العالمي).
5. **زيادة الاستثمار في البنية التحتية:** "يؤدي تحسين البنية التحتية، كمًّا ونوعًا، إلى تحسين التوزيع في الدخل، ويساعد على تعزيز الإنتاجية والنمو" (صندوق النقد الدولي).
6. **رفع كفاءة موظفي الإدارة العامة:** "موظفو الدولة والقيادات الحكومية هم الأساس في إنجاح الحكومات وتعزيز فعالية أدائها. فهم يترجمون الاتجاه السياسي إلى سياسات وبرامج تحافظ على صحة المواطن. وأمانه، وإنتاجيته، ومن ثمّ تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة" (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية).

يحافظ مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2024 على سمات الموازنات السابقة:

مجموع الإيرادات			مجموع النفقات		
2024	2023	2022	2024	2023	2022
10.3	9.5	8.9	12.4	11.3	10.5
مليار دينار	مليار دينار	مليار دينار	مليار دينار	مليار دينار	مليار دينار

زيادة الإنفاق العام والإيرادات العامة ببعض النقاط المثوية (الموازنات التزايدية)



## التخطيط طويل الأمد لتحقيق نمو قوي ومستدام





منتدى الاستراتيجيات الأردني  
JORDAN STRATEGY FORUM

لتقييم الدراسة



[www.jsf.org](http://www.jsf.org)

[www.jsf.org](http://www.jsf.org)  /JordanStrategyForumJSF  @JSFJordan